

### الديباجة:

- المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبة الدولية - نظرة شمولية -
  - أولا: ماهية المحاسبة الدولية.
  - ثانيا: مدخل عام حول التوافق المحاسبي الدولي.
- المحور الثاني: الإختلاف في تطبيق المحاسبة الدولية والمعايير الدولية
  - أولا: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.
  - ثانيا: جوانب الإختلاف القائم بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية.
  - ثالثا: برنامج التوافق بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمحاسبة.

### الخاتمة:

#### قائمة الموضوعات الأساسية:

الموضوع	الصفحة
ماهية المحاسبة الدولية	1
مدخل عام حول التوافق المحاسبي الدولي	2
الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية	4
جوانب الإختلاف القائم بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية	11
برنامج التوافق بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمحاسبة	13

### الديباجة:

لقد أكد المختصين في مجال المحاسبة بأن هذه الأخيرة في تطور مستمر خصوصا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث تجلى ذلك في تزايد الطلب على تطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي، وقد تبنت عدة منظمات مهنية عالمية نهج البحث على نظام دولي متناسق من خلال إيجاد نظام للمحاسبة الدولية، وذلك بدواعي الحاجة إلى المنافع والخدمات العالية التي تقدمها المحاسبة الدولية على غرار أداة لتنظيم، ترتيب وقياس مختلف المعاملات التجارية الدولية، مع ضرورة الإفصاح عنها وإيصالها إلى الأطراف المعنية. كما أكد الباحثين المعاصرين ضرورة البحث عن الأطر العامة للمبادئ والمعايير التي تتضمنها المحاسبة الدولية وتطبيقاتها العملية، وذلك لتجسيد التوحيد المحاسبي وتقليل التفاوت المهني بين الممارسين للوصول إلى التنسيق الدولي حول معالجة مختلف المشاكل المحاسبية المعاصرة. فمن هنا يتبادر لدينا أهم التساؤلات المطروحة حول تبني نظام المحاسبة الدولية على نطاق واسع كالاتي:

ماهي المحاسبة الدولية؟ كيف تصبح محاسب دولي؟ ماذا يفعل المحاسبون الدوليون؟ ما هي معايير المحاسبة الدولية؟ هل يوجد برنامج متوافق بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمحاسبة؟

### المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبة الدولية - نظرة شمولية -

#### أولا: ماهية المحاسبة الدولية.

( أنظر وراجع المصادر التالية: /ما-هي-المحاسبة-الدولية/؟/https://motaber.com/، و : سعدي يحي، أوصيف لخضر، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر، 2011، ص: 6).

- المحاسبة الدولية هي تخصص في النظام بأكمله يركز على استخدام معايير محاسبية محددة ذات صلة في الولايات المتحدة كما هي عندما تقوم بموازنة دفاتر شركة في الخارج. إذا كنت مهتمًا بالعمل كمحاسب محترف وتحاول اختيار تخصص أو مجموعة فرعية، فمن المهم معرفة كيف يختلف أحدهما عن الآخر. في عالم الأعمال الحديث اليوم، فإن أي محاسب مالي يعمل في بيئة الأعمال العالمية للقرن الحادي والعشرين سوف يتناسب مع التعريف الواسع للمحاسب الدولي.
- بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يستخدم الكثير من العالم المتقدم نفس المبادئ التوجيهية في جميع الأنحاء. هذه المعايير شفافة ومتسقة، مما يجعل العمل مع الشركات في بلدان متعددة أسهل بكثير من العمل مع الشركات في الولايات المتحدة.

قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كان الوضع المحاسبي الدولي فوضوياً. كان القليل سهلاً، وكان الكثير يمثل مشكلة. تم تصميم توجيهات **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** لجعل الأمور متنسقة، ومن المزايا الأخرى أن توجيهات المحاسبة الدولية تنطبق على كل من الشركات من جميع الأحجام والأفراد.

- المحاسبة الدولية هي تخصص تقديم خدمات المحاسبة التي تشمل المعاملات التجارية الدولية. نظرًا لأن جميع الأعمال التجارية أصبحت دولية بشكل متزايد، يجب أن يكون جميع المحاسبين "محاسبين دوليين" حتى يكونوا قادرين على المنافسة في مهنتهم.
- شهدت العقود القليلة الماضية ثورة في **معايير المحاسبة**. هذا التقارب المتزايد وتوحيد القواعد عبر الحدود الدولية يعني أن المتخصصين في **المحاسبة** أقل تقييداً للعمل في ولاية قضائية واحدة.
- في الوقت نفسه، لا تزال المعاملات الدولية في كثير من الأحيان تشكل مجموعة من الصعوبات التي لا تفرضها المعاملات المحلية.

#### - كيف تصبح محاسب دولي؟

- محاسب دولي يركز على البيانات المالية لمنظمة ذات حضور عالمي لضمان دقتها وجدوى. تشمل مؤهلات هذه المهنة درجة عالية في التمويل أو مجال ذي صلة وشهادة محاسب قانوني معتمد (CPA).
- تتطلب مسؤولياتك أيضًا الإلمام بمعايير الضرائب الخارجية التي تنطبق على عملك. المهارات التنظيمية الاستثنائية ضرورية لنجاحك.
- تعد المهارات الشخصية القوية ضرورية أيضًا للتواصل مع عميل فردي من بلد وخلفية مختلفة. غالبًا ما تتضمن الواجبات تقديم توصيات بشأن الميزانية.

#### - ماذا يفعل المحاسبون الدوليون؟

- يقدم المحاسبون الدوليون الخدمات المالية للشركات التي تمارس الأعمال التجارية في الخارج. كمحاسب دولي، تشمل واجبات وظيفتك تحويل البيانات المحاسبية لتناسب مع المعايير المحاسبية لبلد معين.
- تستخدم معظم الاقتصادات العالمية الرئيسية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، لكن الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى لا تزال تستخدم المعايير الوطنية، مثل مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP). أنت بحاجة إلى فهم شامل لقانون الضرائب الوطني والدولي.
- تشمل مؤهلات العمل في مجال المحاسبة الدولية درجة عالية في المحاسبة ومهارات الرياضيات واللغة الأجنبية القوية وتجربة التدريب في الصناعة المالية.

#### - ثانياً : مدخل عام حول التوافق المحاسبي الدولي.

**(أنظر إلى : محمد راضي عبد الكاظم، " مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية"، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد 1، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، 2018، ص : 181-183).**

ان كل بيئة فيها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها وبالتالي إن اختلاف تلك العوامل بين دول العالم يؤدي إلى اختلافات المعايير والإجراءات المحاسبية المتبعة فيها.

#### 1-معنى التوافق المحاسبي :

✓ هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها وتقليل درجة الاختلاف من خلال تقريب الممارسات المحاسبية في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، من خلال مقارنة الأنظمة المحاسبية لغرض معرفة نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والعمل على تقليل الإنحرافات فيما بين المعايير المحاسبية وجمع تلك الأنظمة معاً

✓ كما تم تعريف التوافق المحاسبي على الوجه التالي:

هو عمليه وضع حدود لدرجه الاختلاف بين الممارسات المحاسبية وزيادة الانسجام فيما بين تلك الممارسات.

✓ ان التوافق هو عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة.

✓ ان التوافق المحاسبي هو العمل على التقريب وزيادة الانسجام فيما بين المعايير والممارسات والإجراءات المحاسبية المختلفة وتقليل الاختلافات بينها فيما بين الدول المختلفة بصورة تسهل مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها بموجب تلك المعايير.

#### 2-مزايا وأسباب التوافق المحاسبي:

يستند المؤيدون لإجراء التوافق المحاسبي الدولي إلى مجموعه من الأسباب هي:

✓ ضرورة تحقيق الانسجام ما بين القوائم المالية لغرض عولمة الأسواق المالية. كما أن هذا الانسجام يؤدي الى توفير تكلفة التمويل في أسواق رأس المال العالمية.

✓ المنافع التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسية وهي:

أ. تقليل جهود المحاسبين المبذولة في عملية توحيد القوائم المالية والشركات، إذ إن عملية التوحيد سوف تكون أكثر سهولة وقل تكلفة في حين تكون فروع الشركات عبر العالم تعد قوائمها على الأسس نفسها.

ب. تعزيز قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تقويم أداء الشركة التابعة في الدول المختلفة.

ج. تقييم جدوى الاستثمار في الشركات الأجنبية الجديدة بالاعتماد على المعايير واضحة.

- ✓ تلبية احتياجات المستثمرين الدوليين وغيرهم من المستخدمين من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات.
- ✓ زيادة درجة الثقة في التقارير والقوائم المالية وامكانية المقارنة بين المعلومات الواردة فيها.
- ✓ تحقيق المساواة في تلبية احتياجات كافة الأطراف المهتمة بمخرجات النظام المحاسبي.

### 3- عيوب ومعوقات التوافق المحاسبي:

- على الرغم من المزايا التي ذكرت فقد تعرض التوافق المحاسبي الدولي إلى مجموعة من الانتقادات وهي:
- ✓ يرى البعض أن المعايير المحاسبية الدولية هي الحل ول المبسطة لمشكلة معقدة فالمحاسبة علم اجتماعي يبني بشكل مرن وينكيف مع الحالات المختلفة (فهو مبني على أساس من القواعد الوطنية والتقاليد البيئية الاقتصادية)
- ✓ ينظر البعض الآخر على إن المعايير المحاسبية الدولية على إنها تكتيك تمارسه الشركات لخدمة المحاسبة ولزياده زبائنها.
- ✓ ان بعض المؤسسات المالية والدولية والأسواق الدولية تستخدم معايير المحاسبية على انها مطلوبة من قبل شركات المحاسبة الدولية فقط.
- ✓ على مدى سنوات مضت فقد تطورت أسواق رأس المال الدولية دون وجود معايير محاسبية دولية.
- أما أهم المعوقات فهي :
- ✓ الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة.
- ✓ التوجه الضريبي والحكومي لبعض الدول حيث يكون الهدف من التقارير المحاسبية هو حساب الربح الضريبي.
- ✓ قناعة مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بالمعايير المحلية والوطنية.

سنتطرق في هذا المحور إلى الجهات الدولية الداعمة للتوحيد المحاسبي والغرض من الإطار المفاهيمي، وكذا مكونات هذا الإطار: (أنظر إلى : <https://elearning.univ-blida2.dz/mod/feedback/view.php?id=12016>).

### 4- الجهات الدولية الداعمة للتوحيد المحاسبي والغرض من الإطار المفاهيمي:

فيما يلي سنعرض الجهات الداعمة للتوحيد (التوافق) المحاسبي ومن ثم الغرض من هذا الإطار:

#### • الجهات الداعمة للتوحيد المحاسبي

هناك العديد من الهيئات المعنية بتدعيم التوافق المحاسبي على المستوى الإقليمي نذكر منها:

- ✓ **مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية:** يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الجهة المخول لها إصدار المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية وتسمى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عام GAAP كما توجد عديد الهيئات الأخرى المهتمة بإصدار النشرات المتعلقة بالممارسة المهنية للمحاسبة، تتمثل في: هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC؛ معهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA؛ مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB؛ ومؤسسات أخرى مثل الجهات الإشرافية.
- ✓ **الجمعية الأمريكية للمحاسبة:** عبارة عن منظمة علمية تضم مجموعة من الباحثين والأساتذة المهتمين بالمجال المحاسبي، تصدر مجلة ربع سنوية، تسمى The Accounting Review تأسست عام 1916، لديها تاريخ حافل بالأعمال العلمية، لذلك تعتبر منبراً علمياً لتبادل الأفكار ونتائج البحث العلمي، وبالتالي تعتبر الجمعية مجالاً لتعبير الأكاديميين عن آرائهم حول مواضيع المحاسبة المختلفة.

- ✓ **المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:** تأسست جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عام 1986 بالأردن، كهيئة مهنية محاسبية مستقلة غير ربحية من قبل نخبة من المحاسبين العرب تهدف للمحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان لحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق، وتعد أهم أهدافها:
  - السعي لتطوير علوم المحاسبة والتدقيق وما يتصل بها أو يتفرع عنها؛
  - تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية فيما بين أعضاء الجمعية وحفظ استقلالهم المهني؛
  - تشجيع وتسهيل نشر وتبادل المعلومات حول الأمور المهنية سواء بين الأعضاء أو سواهم وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات الخاصة ونشر الدوريات والإصدارات المهنية.

لقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق الثورة الصناعية إلى ازدياد مهام ومسؤوليات المحاسب، فتطورت وظائف المحاسبة من خدمة أصحاب المشروع إلى خدمة وحماية أصحاب المصالح في المشروع وبالتالي ظهرت حاجة ملحة إلى إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية، من أهم الهيئات الساعية لتحقيق توافق محاسبي على المستوى الدولي ما يلي:

#### ✓ **الاتحاد الدولي للمحاسبين:** هو منظمة تأسست في 1977 كبديلة للجنة التعاون الدولي

لمهنة المحاسبة بناء على قرار المؤتمر الدولي الحادي عشر للمحاسبين المنعقد في ميونيخ سنة، 1977 ويقع مقر الاتحاد بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين إلى الآن انضمت إليه أغلب المنظمات المهنية في مجال المحاسبة عبر العالم ليصل عددهم سنة 2007 إلى مئة وخمسة وخمسون منظمة مهنية للمحاسبة في أكثر من مئة وثمانية عشر دولة.

#### ✓ **المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية:** تأسست هذه المنظمة عام 1983 وهي تضم الهيئات المنظمة للأسواق المالية

لأكثر من ثمانين دولة، هدفها الأساسي هو ضمان تبادل المعلومات والعمل على إيجاد معايير مشتركة تحمي المستثمرين عن طريق إيجاد شروط ومعايير موحدة تفرض على المؤسسات التي تريد الدخول إلى البورصات العضوة في المنظمة؛

وتلعب المنظمة دوراً أساسياً في دعم العمل الذي تقوم به هيئة المعايير المحاسبية الدولية، ففي سنة 1995 قامت الجهتين بالاتفاق على التنسيق معاً من أجل إيجاد معايير محاسبية ذات نوعية عالية وفق خطة عمل يتم بموجبها إشراك المنظمة الدولية لهيئات القيم المتداولة كعضو استشاري في عملية وضع المعايير وإدخال تعديلات على تلك الموجودة؛

وفي ماي 2000 تم اعتماد ثلاثون معيار من المعايير التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبية الدولية باستثناء ثلاثة معايير (المعايير 26، 15 و 40) من طرف الهيئات المنظمة للأسواق المالية العضوة في المنظمة الدولية لهيئات القيم المتداولة، وبالتالي قبول قيام الشركات المتعددة الجنسيات المسعرة في تلك الأسواق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

#### ✓ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: وتضم هذه المنظمة الدول الصناعية الكبرى

(تسمى نادي الأغنياء) وتدعم هذه المنظمة مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) كما تقوم بإعداد أبحاث حول معايير المحاسبية الدولية؛ في عام 1976 أصدرت هذه المنظمة دليل إرشاد للشركات المتعددة الجنسيات حول التقارير المالية والإفصاحات غير المالية، كما تهتم هذه المنظمة بموضوعات الحوكمة المؤسسية.

#### ✓ مجلس معايير المحاسبية الدولية

بدأ عمله منذ عام 2001 من مقره في لندن كهيئة مستقلة مصدرة لمعايير المحاسبية الدولية حيث انتقلت إليه هذه المسؤولية من سلفه لجنة معايير المحاسبية الدولية والتي أنشئت عام 1973 أصدرت هذه اللجنة من عام 1973 إلى غاية 2000 مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبية الدولية وبلغ عددها 41 معيار.

بدأ مجلس معايير المحاسبية الدولية بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبية الدولية IAS، ولذلك فإن التسمية القديمة سوف تختفي مع الأدب المحاسبي تدريجياً مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبية الدولية؛ إن التغيير في الهيكلة والمصطلحات من الهيئة إلى المجلس أو من IAS إلى IFRS يعكس رغبة مجلس IASB لتوسيع مدها في إعداد وعرض القوائم المالية عموماً وليس السعي للتوحيد المحاسبي الدولي، حيث يسعى المجلس إلى وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة تكون مفهومة ويمكن أن تطبق في جميع أنحاء العالم، من أجل الإفصاح عن قوائم مالية ذات جودة عالية وشفافية وقابلية المقارنة، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في صنع قرار اقتصادي ملائم.

#### • الغرض من الإطار المفاهيمي:

ويضع هذا الإطار المفاهيم التي تُبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض من هذا الإطار هو:

- ✓ مساعدة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبية الدولية في تطوير معايير محاسبية دولية مستقبلية وفي إعادة مراجعة معايير المحاسبية الدولية الموجودة.

- ✓ مساعدة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبية الدولية.

- ✓ مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية.

- ✓ مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق معايير المحاسبية الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي.

- ✓ مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متطابقة مع معايير المحاسبية الدولية.

- ✓ مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات المدرجة في البيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية.

- ✓ تزويد المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبية الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبية الدولية.

وبما أن المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تُطور من قبل مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB قد لا تحتوي على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات، فإنه يطلب من إدارة المنشأة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض وبما ينسجم مع الإطار المفاهيمي المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبية الدولية.

#### ■ المحور الثاني: الإختلاف في تطبيق المحاسبية الدولية والمعايير الدولية

#### أولاً: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية.

(أنظر إلى : [www.idtc-me.com](http://www.idtc-me.com))

#### 1- لقد أدى ظهور الحاجة إلى المعايير الدولية للمحاسبة وتطورها إلى مايلي :

- ✓ رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، ولم تكن مجرد نظام كمي مدين ودائن بل كانت تلبى متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مر العصور.

- ✓ وقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم وذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها.

- ✓ وقد انعكس ذلك على المحاسبة وبدا واضحاً في اختلاف أسس القياس والإفصاح المحاسبي.

- ✓ ويمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقاً لما يلي:

- ✓ 1- تباين في تحقق الإيراد

- ✓ 2- تباين في تحميل المصروفات

- ✓ 3- تباين في المصطلحات المحاسبية
- ✓ 4- تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي
- ✓ 5- تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها.

ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها، نجد أن الأصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت **لعدة أسباب أهمها:**

- ✓  عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- ✓  تطور الأسواق المالية العالمية.
- ✓  الخصخصة في بعض دول العالم.
- ✓  تغيرات في أنظمة النقد الدولية.
- ✓  تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.
- ✓  وقد أدت ثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تعزيز العولمة وتدقيق المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المنشأة (فردية أو شخصية معنوية) أو على مستوى القطاع أو الدولة. ولا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة
- ✓  مما جعل وضع معايير دولية للتدقيق تكفل عدالة القياس، وتبنى على معايير دولية للمحاسبة يتم القياس بناء عليها مهمة ملحة على الصعيد الدولي أخذته كثيراً من المنظمات والدول على عاتقها.

## 2- ملخص معايير المحاسبة الدولية

Presentation of Financial Statements	عرض القوائم المالية	1
Inventories	المخزون	2
Cash Flow Statements	قائمة التدفقات النقدية	7
Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	8
Events After the Balance Sheet Date	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	10
Construction Contracts	عقود الإنشاء	11

Income Taxes	ضرائب الدخل	12
Pro Property, Plant and Equipment	الممتلكات والمصانع والمعدات	16
Leases Leases	عقود الإيجار	17
Revenue	الإيراد	18
Employee Benefits	منافع الموظفين (التقاعد)	19

Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	20
The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	21
Borrowing Costs	تكاليف الاقتراض	23
Related Party Disclosures	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	24
Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	26
Consolidated and Separate Financial Statements	القوائم المالية الموحدة	27
Investments in Associates	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	28
Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	29
Interests In Joint Venture	الحصص في المشاريع المشتركة	31
Financial Instruments: Disclosure and Presentation	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	32
Earnings Per Share	حصة السهم من الأرباح	33
Interim Financial Reporting	التقارير المالية المرحلية	34
Impairment of Assets	انخفاض قيمة الموجودات	36
Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة	37
Intangible Assets	الموجودات غير الملموسة	38
Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	39

Investment Property	الاستثمارات العقارية	40
Agriculture	الزراعة	41

### المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

First-time-adoption of international financial reporting standards	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	1
Share-based payment	الدفع على أساس الأسهم	2
Business combinations	اندماج الأعمال	3
Insurance contracts	عقود التأمين	4
None-current assets held for sale and discontinued operations	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	5
Explorations for and evaluation of mineral resources	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	6
Financial instruments , disclosure	الأدوات المالية ، الإفصاح	7
Operation segments	القطاعات التشغيلية	8

### عرض القوائم المالية

#### **Presentation of FinaStatements ncial**

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

عدل المعيار لآخر مرة عام 2007 ويطبق معدلاً 2009

#### **1- المخزون**

##### **Inventories**

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عن المخزون. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 .

#### **2- قائمة التدفقات النقدية**

##### **Cash Flow Statements**

يهدف هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ويعرض المعيار شكلاً لقائمة التدفقات النقدية موزعة إلى الأنشطة الثلاث، تشغيلية واستثمارية وتمويلية

ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل وغيرها  
يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009

### صافي ربح وخسائر الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية

## **ACCOUNTING POLICIES, CHANGES IN ACCOUNTING ESTIMATES AND ERRORS**

يهتم هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل كما يهتم بالمحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية حيث يعرض المعيار تعريفاً واضحاً لكل من البنود غير العادية والأنشطة العادية والأخطاء الأساسية والسياسات المحاسبية.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 3- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

## **Events After the Balance Sheet Date**

يتضمن المعيار تعريفات محددة للأمر الطارئ وللأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية كما يعرض المعالجة المحاسبية لكل من الخسائر الطارئة والمكاسب الطارئة وكيفية قياس الأمور الطارئة ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.  
يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009

### 4- عقود المقاولات

## **Construction Contracts**

يعرض المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرف عقد الإنشاء ويفرق بين العقد ذو السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة. ويحدد المعيار شروط لقياس الإيراد والاعتراف به وكذلك قياس تكاليف العقد، والاعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 1995

### 5- ضرائب الدخل

## **Income Taxes**

صف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2001

### 6- التقارير المالية للقطاعات

## **Segment Reporting**

يهدف إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المنشأة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها)، وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

- فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة.
- تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المنشأة.
- تكوين أحكام حول المنشآت ككل.

تم استبدال هذا المعيار بالكامل بموجب المعيار IFRS 8 ويطبق ابتداء من عام 2009

### 7- الممتلكات والمصانع والمعدات

## **property, plant and equipment**

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 8- عقود الإيجار

## **Leases**

يتضمن هذا المعيار تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار ولأنواعه، التمويل والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 9- الإيراد

## **Revenue**

- يعرف هذا المعيار الإيراد ويهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.
- ويحدد المعيار القياس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام

## 10- منافع الموظفين (التقاعد)

### Employee Benefits

يهدف إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين ويعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين وتلك المنافع قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها. وينص المعيار على شروط الاعتراف والقياس والإفصاح. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2006

### 11- محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

### Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance

يُعرف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح. يطبق ابتداء من عام 1984

### 12- آثار التغيرات في أسعار صرف العملات

### The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

• يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي وبفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 13- تكاليف الاقتراض

### Borrowing Costs

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار. يطبق ابتداء من عام 1995

### 14- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

### Related Party Disclosures

يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة في حالة كون أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 15- المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد

### Accounting and Reporting by defined Benefit Plans

يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة وبرامج المنافع المحددة ويعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد. يطبق ابتداء من عام 1998

### 16- القوائم المالية الموحدة

### Consolidated and Separate Financial Statements

يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض إجراءات التوحيد والإفصاح.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009 لمراجعة معيار التقرير رقم

### 17- المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة

### Investments in Associates

يعرف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها وهي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمر ويعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005

### 18- التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

### Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

يطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.

يطبق ابتداء من عام 1990

### 19- التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة

### Interests In Joint Ventures

يهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة والتي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرقابة المشتركة وقد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة وعرف الترتيب التعاقدية والعمليات تحت السيطرة المشتركة والأصول والوحدات تحت السيطرة المشتركة والقوائم المالية الموحدة لها والمنفصلة.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 مع أخذ التعديلات على المعيار 27 لعام 2008

### 20- الأدوات المالية : الإفصاح والعرض

### Financial Instruments: Disclosure and Presentation

• يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

- ويتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 مع أخذ التعديلات على المعيار 7 من معايير التقرير لعام 2007 والتي تطبق 2009

## **21- حصة السهم في الأرباح**

### **Earnings Per Share**

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح

يطبق ابتداء من عام 2005

## **22- التقارير المالية المرحلية**

### **Interim Financial Reporting**

يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية ويقصد بالتقرير المرحلي، تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة.

يطبق ابتداء من عام 1999 مع أخذ التعديلات على المعيار 1 لعام 2007 والتي تطبق ابتداء من 2009

## **23- انخفاض قيمة الموجودات**

### **Impairment of Assets**

- يعرض هذا المعيار، المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها. حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد. ويعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى. كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2004

## **24- المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة**

### **Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets**

- يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين. .... يطبق ابتداء من عام 1999

## **25- الموجودات غير الملموسة**

### **Intangible Assets**

يعرض المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. كما ينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.

يطبق ابتداء من عام 2004

## **26- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**

### **Financial Instruments: Recognition and Measurement**

يهدف المعيار إلى إكمال أحكام المعيار 32 الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2006

## **27- الممتلكات الاستثمارية**

### **Investment Property**

- ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها.
- الممتلكات الاستثمارية: (أراض أو مباني) محتفظ بها
- (من قبل مستأجر بعقد إيجار تمويلي) لاكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية وليس من استخدامها في الإنتاج أو البيع.
- الممتلكات المشغولة من المالك: هي المحتفظ بها للاستخدام العادي.

يطبق ابتداء من عام 2005

## **28- الزراعة**

### **Agriculture**

يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلقة به

يطبق ابتداء من عام 2003

- ثانياً : جوانب الاختلاف القائم بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية.

( أنظر إلى : <https://islamfin.yoo7.com/t2808-topic> )

## 1- أسباب و مصادر الاختلاف المحاسبي

يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دول إلى أخرى وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بخمس عوامل أساسية. إضافة إلى العوامل الثقافية والقيمية، التي لا شك أن لها تأثير كبير على تطور الأنظمة المحاسبية وأنها من بين أهم مصادر الاختلاف بين هذه الأنظمة. وفيما يلي أهم هذه العوامل:

✓ **النظام القضائي:** بناء على الدراسة التي قاما بها سالتار دوينيك 1992 توصل الى ان الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة، غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس لديه، وأن مصادر الاختلاف المحاسبي من هذا المنظور تتبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة .  
وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين:

-مجموعة القانون العرفي  
-مجموعة القانون المكتوب

تتميز المجموعة الأولى باعتماد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة، بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاة في حالة النزاع (الدول الأنجلوسكسونية). أما المجموعة الثانية وعلى العكس من الأولى ، فإنها تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة (الدول الفرانكفونية). وهذا ما يفسر ربما توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية، عكس دول الفئة الثانية أين تضطلع بعملية التوحيد هيئات حكومية عامة. يحكمها القانون المحاسبي.

## ✓ النظام الاقتصادي وطرق تمويل المؤسسات:

كما هو معروف فإن النظام الاقتصادي عموما له علاقة بالنظام المحاسبي، على اعتبار أن المحاسبة ما هي إلا ترجمة للأحداث الاقتصادية، ويختلف الارتباط بين المحاسبة والنظام الاقتصادي، وكذا درجة التأثير حسب التطور الاقتصادي، ومستوى التطور التكنولوجي بحيث نجد أن النظام المحاسبي في بلد متطور اقتصاديا يختلف على النظام المحاسبي في بلد يسير في طريق النمو.

أما عناصر الاختلاف من منظور طرق تمويل المؤسسات، في طبيعة الأطراف التي على النظام المحاسبي التعامل معها بدرجة تفضيلية، بهدف حماية أموالها. في دول المنظومة الأنجلوسكسونية تعتمد المؤسسات في تمويلها أساسا على السوق المالي، الذي يستقطب فئات مختلفة وغير متجانسة من المستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات) ، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات من المعلومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات المالية في المؤسسات. بينما في دول المنظومة الفرانكفونية فإن المؤسسات تعتمد في تمويلها أساسا على البنوك مقارنة بما تتحصل عليه من السوق المالي، لذلك فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتنصب اهتماماتها لحماية المقرضين حتى ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حسابات المؤسسة.

## ✓ النظام الجبائي: يعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الربح في دول المنظومة الأنجلوسكسونية مستقل

تماما عن الحسابات الاجتماعية

(comptes sociaux) للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة. وعلى العكس، فإن حساب الربح في المنظومة الفرانكفونية، يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية، نظرا لارتباط حساب الربح الخاضع بهذه القواعد التي لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء المسجلة محاسبيا.

## ✓ عوامل قيمية وثقافية أخرى:

تحدد نقاط الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول، انطلاقا من التباين في المحيط الثقافي والقيم اللذان يحكمان الممارسة المحاسبية وبالأخص:

-مستوى التعليم والتكوين المحاسبي: إن المستوى التعليمي عموما ما يؤدي بمستخدمي الأنظمة المحاسبية الى الفهم الجيد للتقارير المالية، وبالتالي بإمكانهم امتلاك الصلاحيات اللازمة، والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم، والمساهمة الفعالة في بناء النظام المحاسبي، وبالتالي فإن الخلفيات التعليمية لكل من مستخدمي ومعدّي المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على درجة تطوير مستوى تقدم النظام المحاسبي، وهذا ما ينعكس على مستوى النظم المحاسبية الدولية.

-دور ومكانة المهنة المحاسبية.

-مستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي.

-المستوى الثقافي للمجتمع من خلال التحفظ والحرص والنظرة الإيجابية التي يبديها المجتمع تجاه الأنشطة الاقتصادية ومهنة المحاسبة والمراجعة.

-الديانة: إن الديانات بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن مفهوم الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة في البلدان الإسلامية إلى غير ذلك في جميع الديانات السماوية الموجودة

## ✓ النظام السياسي

إن النظام السياسي في أي بلد، هو الذي يحدد السياسات الاقتصادية العامة لتلك البلد، وبالتالي كان من الضروري أن يكون هناك ارتباط وثيق بين النظام السياسي والاستقرار الاقتصادي، وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على المحاسبة والنظام المحاسبي بشكل عام، حيث اختلاف النظام السياسي من بلد اشتراكي إلى رأسمالي يؤثر على الممارسات المحاسبية لذلك البلد، فالحرية المحاسبية للعرض والإفصاح مرتبطة بالحرية المحاسبية.

ومن هنا يمكن استنتاج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي شرطان ضروريان لتطوير طبيعة النظام المحاسبي، وأن عدم الاستقرار يؤثر بكل مباشر على عملية الاستثمارات الأجنبية، ومنه يكون تأثير عكسي على المحاسبة الدولية ضف إلى ذلك بعض العوامل الأخرى التي لها تأثير على المحاسبة الدولية كالفساد السياسي والعوائق البيروقراطية.

## 2 - أشكال الاختلاف المحاسبي:

من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهمية، ما تعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة، الذي من دولة أخرى تبعا لخصوصياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

أهم أشكال الاختلاف وقياسها من خلال:

- النموذج المحاسبي الفرانكفوني.
- النموذج المحاسبي الانجلوسكسفوني.

**-سياسة الإخبار:** ترتبط سياسة الإخبار ارتباطا وثيقا بطبيعة التمويل ومصادره، وبما أن شكل التمويل الغالب على معظم دول النموذج الفرانكفوني يأتي من البنوك مقارنة بالأهمية النسبية للسوق المالي، فإن سياسة الأخبار سيكتنفها الغموض نظرا للسرية المطلوبة في إتمام الأعمال. لذلك فإن الإجابة على احتياجات فئة الممولين من المعلومات ستطغى على حساب باقي الفئات. وعلى العكس من ذلك فإن دول النموذج الأنجلوسكسوني، ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية. لذلك فإن المعلومة المحاسبية حسب النموذج الأول تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدرتها على التسديد. بينما المعلومة حسب النموذج الثاني فإنها تساعد وتخدم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

**-القياس المحاسبي:** خاصة ما تعلق بمفهوم النتيجة المحاسبية Résultat comptable فإن المحاسبة حسب النموذج الأول تهدف إلى تحديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية المالية الصحيحة وذمة المؤسسة. بينما تهدف المحاسبة حسب النموذج الثاني من خلال الإمداد بالقوائم المالية إلى الإخبار عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها.

**-قياس النتيجة:** يتوقف قياس النتيجة على درجة الارتباط بين المحاسبة والحباية فبالنسبة لدول النموذج الأول، هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة، عملا بمبدأ الحذر Prudence الذي تتميز به المحاسبة، والذي يقضي بتسجيل عناصر ذمة المؤسسة حسب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وتساهم هذه العملية ليس فقط في حماية وضمان حقوق الدائنين، بل كذلك في التأثير على النتيجة الخاضعة للضريبة بسبب تغير حصص الأملاك والمؤونات. ويعرف هذا الشكل انتشارا واسعا في الكثير من الدول التي تؤدي فيها المؤسسات دورا اجتماعيا (التشغيل، الاشتراكات الاجتماعية). بينما في دول النموذج الثاني، فإن تحديد النتيجة الجباية بعد أمرا في غاية الأهمية، ولا يترك لمحاسبي المؤسسة تقديره، بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة.

**-مسار وطبيعة عملية التوحيد المحاسبي:** في الوقت الذي تعرف فيه دول النموذج الأول مسار توحيد ثقيل، أهم ما يتميز به هو اصطلاح الدولة بدور رئيسي واستناده لجملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية، تراها هذه الدول على أنها نتاج لإجماع وطني انطلاقا من المساهمات التي تقدمها الأطراف المعنية بالتوحيد المحاسبي والممارسة المحاسبية، فإن دول النموذج الثاني لديها مسار توحيد أهم ما يتميز به هو المرونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، واصطلاح أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة فيه بدور رئيسي ومطلق. كما أن أهم ما يميز عملية التوحيد في دول النموذج الأول، استنادها لمخطط محاسبي يعتمد على مقارنة تنظيمية تحول دون تمكين المهنيين من إيجاد حلول مناسبة لاحتياجات وحجم المؤسسة على اعتبار أن قواعد المخطط المحاسبي ملزمة لكل شخص طبيعي ومعنوي مهما كان حجمه (مؤسسة فردية أو شركة تجارية...) وأن تطبيقها قد يؤدي في حالات معينة إلى بعض الاختلاف نتيجة عدم ترابطها أو توافقها مع نصوص وقواعد أخرى، عكس المعايير المحاسبية التي يتم إعدادها في دول النموذج الثاني استنادا لإطار تصوري وترافقها طرق تطبيقها بشكل مفصل، علما أن المعايير المحاسبية ملزمة فقط للشركات المسعرة في البورصة، دون باقي أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى (محللات، مؤسسات صغيرة)

### 3-المشاكل الناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية .

يؤدي تنوع التطبيق المحاسبي فيما بين دول العالم إلى وجود مشاكل قد تكون خطيرة في بعض الأحيان.

أحد هذه المشاكل يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة والتي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية.

و مثال على ذلك كوكاكولا لها أكثر من 100 شركة تابعة لها في دول مختلفة و كل شركة تابعة تطبق التطبيق المحاسبي الذي يتطلبه قانون المالية، التي توجد فيها، وأهم ما تتطلبه الدول المختلفة هو إعداد القوائم المالية باستخدام العملة المحلية للدولة.

و عندما تقوم شركة كوكاكولا الأمريكية بإعداد القوائم المالية الموحدة فيجب عليها أولا تحويل القوائم المالية للشركات التابعة لها إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في أمريكا في تاريخ الميزانية.

**المشكلة الثانية** تتعلق بدخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبي فإذا أرادت الشركة الحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم بالعملة الأجنبية فمن الضروري إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية في الدول التي تتم تحويل رأس المال إليها.

فمثلا حالة شركة السيارات فولفو السويدية ، السوق العام في السويد صغير جداً ، بينما تتطلب احتياجات رأس المال إلى التوسع مما أدى إلى قيام شركة فولفو بتسجيل أسهم رأسمالها العادي في أسواق رأس المال (البورصة ) في كل من لندن فرانكفورت و باريس و البرازيل و طوكيو و الولايات المتحدة.

**المشكلة الثالثة** تتعلق بنقص المقارنة للقوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في الدول المختلفة و يؤثر ذلك على تحليل القوائم المالية الأجنبية لغرض قرارات الاستثمار و الاقتراض و الإقراض.

إن نقص المقارنة فيما بين القوائم المالية يؤدي إلى تنوع التأثير على شركات المساهمة عند إعداد قرارات الحيازة .

#### 4- طرق تجاوز مشاكل اختلاف التطبيقات المحاسبية:

يتوجب على بعض الشركات أو المجموعات حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر التمويل في أسواق أو دول أجنبية، إعداد قوائمها المالية بمستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول. ويختلف هذا المستوى من دول إلى أخرى، حسب طبيعة التنظيم الذي يحكم نشاطها الاقتصادي، خاصة الدخول للأسواق المالية. ونتيجة لذلك وفي ظل الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول مختلفة، فإنه يتم اللجوء إلى بعض الوسائل والطرق لتجاوز هذا الإشكال وهذا خلال التوافق المحاسبي الدولي.

**- الاعتراف المتبادل: Reconnaissance mutuelle** يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية. تعتبر هذه الطريقة حلاً لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر التمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (المعاملة بالمثل)

#### **R.M.Normative: الاعتراف المتبادل المعياري**

إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية، أضاف HOARAU 1995 مفهوماً جديداً هو الاعتراف المتبادل المعياري، والذي يتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحق جداول تحول تتضمن توفيق Réconciliation بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصاً لهذا الغرض.

#### **- التوافق المحاسبي الدولي:**

ويقصد به الأحكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول. والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات. ومع أن توافق الأنظمة المحاسبية يدفع إلى توحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة استفسارات حول طبيعة المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومدى قدرتها على تبني الممارسات الجديدة، خاصة وأنها مكلفة وثقيلة وتتطلب تضامراً للإمكانيات المادية والبشرية.

#### **ثالثاً : برنامج التوافق بين المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمحاسبة.**

( أنظر وراجع المصدر التالي : /ما-هي-المحاسبة-الدولية؟/ <https://motaber.com/> )

ينطبق الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المقام الأول على العمليات البشرية، وأساليب إعداد التقارير المالية. كما هو الحال مع العديد من لوائح الامتثال، لا يوجد برنامج معتمد على أنه متوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. البرنامج إما مزود بميزات وأدوات قادرة على تلبية معايير IFRS أو أنها ليست كذلك. ما يهم هو كيف يمكنك استخدام التكنولوجيا وما إذا كانت قابلة للتهيئة. فيما يلي بعض الصفات الأساسية التي يجب البحث عنها في برامج المحاسبة التي تدعم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

#### **المرونة**

هيكل تكنولوجيا المعلومات المرنة أمر بالغ الأهمية. على وجه الخصوص مع إنشاء التقارير والحسابات. لتلبية متطلبات الامتثال، يجب أن يكون الحل الخاص بك قابلاً للتعديل وفقاً للاحتياجات الفردية.

للحصول على أقصى تأثير وفعالية من حيث التكلفة، يجب أن يكون نظام المحاسبة الخاص بك قابلاً للتكوين بسهولة فور إخراجها من الصندوق. يتيح لك ذلك تلبية معايير المحاسبة الدولية بسهولة مثل [IFRS](#)، وكذلك اللوائح المحلية والفيديرالية.

#### **تقارير متعمقة**

من الواضح أن التقارير المالية الموجهة نحو التفاصيل هي ميزة أساسية للوفاء بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تحديد أولويات برامج المحاسبة التي تستخدم كلاً من التقارير التقليدية الجاهزة وقدرات إعداد التقارير المخصصة.

يمكنك هذا المزيد من الخيارات لكيفية تخصيص البيانات المالية وتحليلها وتقديمها. هذا مهم للإبلاغ عن الطريقة الدقيقة التي تملئها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. بمجرد تعيين معلمات التقرير، تصبح عملية إعداد التقارير سهلة مثل نقرة. على وجه التحديد، تحتوي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إرشادات حول ما يلي:

- بيان المركز المالي (الميزانية العمومية)
- بيانات الربح والخسارة أو بيان الدخل الشامل
- تصريح في تغيير العدالة
- تقرير التدفق النقدي

تأكد من أن حل المحاسبة الخاص بك مجهز بهذه التقارير وأنه قادر على التوافق مع المعايير الفردية.

#### **متوافق مع أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA)**

تأكد من أن نظام المحاسبة الخاص بك يمكنه العمل بشكل موثوق مع المعايير والبروتوكولات الدولية. إذا كان المنتج لديه عملاء في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، فهذا مؤشر قوي على النطاق والمرونة لمعايير المحاسبة الدولية. قد يكون البرنامج مجهزاً أيضاً لإدارة متطلبات محاسبية وضريبية أكثر تخصصاً مثل جعل الضرائب رقمية (MTD)

ابحث عن شهادات العملاء وتفاصيل المنتج حول كيفية عملها مع المتطلبات الأجنبية. بعض المنتجات مثل محاسبة البذور لديها مكتب أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا مخصص لتلبية الاحتياجات الأوروبية. إذا كنت تقوم بأعمال أوروبية وتقرير مالية، فابدأ بأداة محاسبية مجربة.

### مواكبة أي معيار محاسبة دولي

كل معيار محاسبة دولي مفتوح للتغيير، تمامًا مثل الطريقة التي تم بها استبدال معايير المحاسبة الدولية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الثابت الوحيد الذي يجب أن تعتمد عليه هو برنامج المحاسبة الخاص بك. المرونة والأتمتة وإعداد التقارير والاستعداد لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا هي عوامل تضمن أن الحل الخاص بك سيتكيف مع احتياجات عملك. تذكر أنك لا تستثمر فقط في المحاسبة، بل تستثمر في مستقبلك.

### الخاتمة:

الإطار المفاهيمي (النظري) للمحاسبة الدولية يشبه الدستور العام الذي يقود التوافق المحاسبي، ويجب الالتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولى في المعالجات المحاسبية على المستوى،

وعلى ذلك يعتبر الإطار النظري للمحاسبة الدولية نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلى معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة الدولية والمعايير الدولية.

والإطار النظري السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلى أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وكذلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدي إلى تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة، وأخيراً فإن الإطار النظري يقدم حلاً عملياً للمشاكل الجديدة التي قد تظهر نتيجة التطور الاقتصادي.

يوضح الإطار الفكري للمحاسبة الدولية السبب الذي من أجله يعمل النظام المحاسبي بطريقة توافقية مع ما هو دولي، إذ أن كل إجراءات المحاسبة يحكمها إطار أو خلفية نظرية، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية - The Financial Accounting Standards Board (FASB) سلسلة من المطبوعات تشرح الإطار الفكري للمحاسبة، أطلق عليها "قوائم مفاهيم المحاسبة المالية"، ويجب أن نعلم أن الفهم الجيد لمفاهيم المحاسبة يجعل من السهل تعلم أي إجراء محاسبي طالما أننا نعرف السبب الذي من أجله يجب أن يتم عمل هذا الإجراء بطريقة معينة. حيث يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري، يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة، وتقييم الممارسات المحاسبية، والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة.

### قائمة المراجع:

1- سعدي يحيى، أوصيف لخضر، "أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر، 2011.

2- محمد راضي عبد الكاظم، "مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية"، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2018.

3- العديد من المواقع والمنتديات والمدونات الإلكترونية المنشورة على شبكة المعلومات الدولية:

ما هي المحاسبة الدولية؟ <https://motaber.com/>

<https://elearning.univ-blida2.dz/mod/feedback/view.php?id=12016>

[www.idtc-me.com](http://www.idtc-me.com)

<https://islamfin.yoo7.com/t2808-topic>

<https://www.researchgate.net/publication/329324650>

بالتوفيق والسداد للجميع.

الأستاذ: قرينو. ح